الأفق

تصدر عن التجمع الإتحادي | العدد الثالث | يناير ٢٠٢٣

(نواجه المستقبل كأبناء أمة واحـــدة مـتماسـكة وقـــوية)

اسماعيل الأزهري ١ يناير ١٩٥٦

تحت هـذا الشعار، أقـام التجمع الاتحادي هذا العام احتفالاته الخاصة بإحياء ذكـرى استقلال السودان السابعة والستين. وتحت ذات الشعار، تصدر الهيئة الاعلامية عـددا جـديـدا وخـاصـا مـن (الأفـق) إصدارة التجمع الاتحادي، وبه تغطية خاصة بهذه المناسبة. يأتي عيد الاستقلال هذا العام ونحن على أعتاب محطة مهمة في مسيرة هـذه الـبـلاد، فكما توحد وجـدان السودانيين في يناير ١٩٥٦ حول مبادئ التحرر الوطني وإجـلاء المستعمر وبناء السودان المستقل، تجتمع افئدة السودانيين حـول مبادئ الحرية والسلام والعدالة والدولة المدنية والديمقراطية والتي تنهي عهد الانقلابات العسكرية، وتحيل دولة الحزب الواحد إلـى وطـن الجميع، نأمل هـذا العام أن تتحقق إرادة شعبنا الأبـي في تأسيس ركائز لـلانـتـقـال الـديـمـقـراطـي تستند على تحقيق مطالب ثورة ديسمبر الـمـجـيـدة وتـقـودنـا لـعـهـد ديـمـقـراطـي مـسـتـقـر ومستدام. ولأجـل هـذا الهدف، نستلهم مـن ذكـرى الاستقلال عـزم جيل المؤسسين ودأبهم من أجل تحقيق أهـداف ومطالب السودانيين وقتها، ونتعاهد على أن نـواجـه المستقبل مـرة أخـرى كـأمـة واحـدة متماسكة وقوية لنحقق آمال وطموحات ابناء أرض السؤدد

الهيئة الإعلامية

في رحاب ذكرى الاستقلال

هنادي عبد الرحمن

التأسيس المدني الديمقراطي لجمهورية السودان

في يوم ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ تقدم النائب عبد الرحمن محمد ابراهيم دبكة نائب دائرة بقارة نيالا غرب خلال الجلسة الثالثة والاربعين لأول برلمان سوداني منتخب مقترحا بأن يُقدم خطاب إلى معالى الحاكم العام بالنص التالى : (نحن اعضاء مجلس النواب فى البرلمان مجتمعا نعلن بأسم شعب السودان أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كامل السيادة ونرجو من معاليكم أن تطلبوا من دولتى الحكم الثنائى الاعتراف بهذا الاعلان فورا).. تمت تثنية الاقتراح وتأييده بالكامل من كل لجان البرلمان في توافق سياسي وطني عالي وانتهت هذه الجلسة التاريخية بإعلان رئيس الحكومة اسماعيل الازهري الشهير بأن السودان دولة مستقلة ذات سيادة.
(اليوم نعلنها داوية ومن داخل هذا البرلمان أن السودان حر مستقل بكل حدوده الجغرافية)

لم يكن الحراك المدني السياسي السوداني لتحقيق الاستقلال وتأسيس الدولة السودانية الحديثة قصيرا ولا سهلا.. فإخراج المستعمر من السودان لم يكن نتيجة معارك جيوش مسلحة ولا ثورات تحريرية دامية كما حدث بالعديد من الدول المستعمرة ذلك الوقت، بل اتسم بكونه حراكا مدنيا سلميا انتظمت فيه قوى مدنية سياسية هي التي قادت جمهورية السودان نحو الاستقلال. وقد كانت ملامح النضال التحريري والحركة الوطنية بارزة منذ الحرب العالمية الاولى وما بعدها، اتسمت تلك الفترة وما بعدها بانخراط الشباب الوطنيين من الطلاب والخريجين والموظفين في العديد من الجمعيات الثقافية والاجتماعية والادبية مثل جمعية الاتحاد السوداني واللواء الأبيض ليشكل بعدها تأسيس مؤتمر الخريجين في عام ١٩٣٨ نواة العمل السياسي بالحركة الوطنية، والذي تبلورت بداخله مختلف التيارات والرؤى الفكرية والتي تطورت فيما بعد إلى أحزاب سياسية.

تعتبر مذكرة مؤتمر الخريجين الى الحاكم العام في ١٩٤٢ معلما بارزا في تاريخ الحركة الوطنية، وفي تطور الحياة السياسية فيما بعد ، فالمؤتمر الذي اهتم بالقضايا المهنية والفكرية ساهم مباشرةً في معترك الحياة السياسية وطرح مطالب مثل: تقرير المصير بعد الحرب، اشراك السودانيين في الوظائف السياسية، اتاحة الفرص للسودانيين للاستثمار الزراعي والصناعي، قانون للجنسية السودانية ، فصل السلطات القضائية عن السلطات التنفيذية، إلغاء قانون المناطق المقفولة والسماح للسودانيين بالتنقل داخل المناطق المختلفة في السودان.
تعددت أدوات العمل السلمي فيما بعد تحت مظلة مؤتمر الخريجين ما بين المظاهرات والاضرابات والعصيانات المدنية وانخرطت الاحزاب السياسية في العمل من أجل محاصرة حكومة الاستعمار للاستجابة لمطالب السودانيين ، الأمر الذي انتهى بمنح حكومة بريطانيا للسودان الحكم الذاتي وتقرير المصير بعد ٣ سنوات عبر اتفاقية ١٩٥٣.. وبذات العام قامت أول انتخابات نيابية في السودان وتكونت أول حكومة وطنية منتخبة من خلال هذا البرلمان ترأسها اسماعيل الازهري والحزب الوطني الاتحادي الحائز على الاغلبية البرلمانية. قادت هذه الحكومة برنامجا انتقاليا يهدف لسودنة الوظائف والمؤسسات وإجلاء القوات المستعمرة ليرفع العلم السوداني ذو الألوان الثلاثة في الأول من يناير ١٩٥٦ وينكس علمي الاحتلال البريطاني والمصري بذات اليوم من سراي الحاكم العام (القصر الجمهوري) ويقرأ زعيم السودان في خطاب الاستقلال:
(إن شعبنا قد صمم على نيل الاستقلال فناله وهو مصمم على صيانته وسيصونه. ومادامت إرادة الشعب هي دستورنا فسنمضي في طريق العزة والمجد والله هادينا وراعينا ومؤيدنا وناصرنا وإن ينصركم الله فلا غالب لكم والسلام).

عن أهمية التحول الرقمي في حالة الدول النامية

عمار حمودة

الحديث هنا عن التحول الرقمي ليس في مستواه الفني التقني إنما في في أبعاده العامة التي تهم و تؤثر على المعاملات الحكومية و التجارية بالنسبة للأفراد أو الشركات. و بالطبع هذا هو الجانب الأهم بالنسبة للمستثمرين.
حال التحول الرقمي في السودان لا يسر، و التقدم في هذا المجال مرتبط بكثير من المطلوبات الابتدائية . و من الجيد لشركات الاتصالات و للمصارف أن تساعد الحكومات في تسريع هذه العملية لانها ستستفيد في نهاية المطاف استفادة كبيرة.
الارتقاء ببيئة التعاملات التجارية لتكون أكثر يسرا، و أبعد مدى في التغطية، يصب في مصلحة شركات الاتصالات نفسها، لما يقدمه من خدمات جديدة عبر شبكات الاتصالات. و هذا يعتبر تجاريا توسعة للسلع و المنتجات. و إذا اجتهدت الشركات و غطت مناطق جديدة تغطية بشبكة ذات جودة معقولة، فإن ذاك يمثل توسعة للسوق. الحكومة تربح عندما تجد أن قطاعات جديدة و خدمات حكومية جديدة دخلت إلى دائرة الرقمنة التى توفر بيانات ذات مصداقية معقولة تتيح التخطيط بجودة و دقة أفضل و تكلفة أقل.

للوصول للنتيجة أعلاه، من الجيد تعاون شركات الاتصالات مع الحكومة لإنجاز خطوات التحول الرقمي تدريجيا. أي دولار تصرفه شركات الاتصالات في هذا المجهود بمثل دخول دولارات في المستقبل للحكومات عن طريق شبكات الرقمنة التي بالضرورة يصلها المواطن عن طريق شبكات شركات الاتصالات عبر خدمة البيانات. و جدير بالذكر أن المستقبل في شركات الاتصالات يميل بوضوح لصالح خدمات البيانات و التي ستتجاوز متجاوزة العائد من المكالمات إن لم تكن تجاوزتها بالفعل فالمكالمات عبر التطبيقات تتم عبر خدمة البيانات. أما الحكومات فإنها تستفيد من التحول الرقمي في جوانب كثيرة أهمها ضبط الايرادات، و توسيع مظلة الخدمات الحكومية و وصولها إلى مواطنين بتكلفة أقل. مثلا اذا اراد شخص في منطقة (دراديب) أن يستخرج شهادة ميلاد لابنه، فلابد له في الوضع العادي من الذهاب الى كسلا او بورتسودان و المرور على عدة مرافق حكومية لاستخراج شهادة الميلاد. بينما لو توفرت هذه الخدمات عبر الرقمنة، اي عبر التحول الرقمي، فإن وجود شبكة اتصالات بجودة معقولة كفيل لحصول المواطن على شهادة الميلاد و ارسال نسخة منها للجهة التي يود ان يقدمها لها، بدون الدخول في تكاليف الأسفار و الزمن و المجهود البشري. تجربة مشروع دعم الاسر (ثمرات) – المتوقف نتيجة للانقلاب – شكلت نموذجا للتداخل و التعاون المرجو بين الحكومة و القطاع المصرفي و شركات الاتصالات . مهمة إدخال السودان ضمن خدمات التحويلات المالية العالمية و تمكين السودانيين افرادا و شركات و مصارف من التعامل الطبيعي هي مهمة كبيرة و لها آثار مباشرة اقتصاديا و تعزز الثقة و اليسر في ارسال العاملين بالخارج أموالا لأهلهم بالداخل و لكنها بالمقابل تفرض التزامات أمان سيبراني و أعباء تقنية و قانونية لمكافحة الاحتيال المالي و غسيل الأموال و غيرها من واجبات الجهات المنظمة للمصارف و الاتصالات و صلتها بالحقوق التجارية و الخصوصية.

نقطة أساسية أخرى تتمثل في أهمية التعاون و توحيد الجهود المشتركة من الأجسام الحكومية المنظمة لأنشطة الاتصالات مثل الهيئة القومية للاتصالات، و بنك السودان الذي يمثل الجهة الحكومية المنظمة لعمل المصارف التجارية و المتخصصة (في الوقت الحالي) للعمل بتنسيق عالي لاستصدار تشريعات تيسر و تسهل التكامل بين قطاع الاتصالات و قطاع المصارف.

مهندس اتصالات سابق

تغطية خاصة

باحتفالات عيد الاستقلال الـ 67 من دار التجمع الاتحادي

درجنا على أن نحتفل بأعياد الاستقلال المجيدة من كل عام إعزازا وتمسكاً بهويتنا السودانية، وتأكيداً على أن عملية الاستقلال والتحرر الوطني لم تأتِ محض صدفة أو عدم رغبة من المستعمر في الاستمرار، وإنما بتضحيات هائلة وعمل طويل من جيل الآباء المؤسسين

اسماعيل الهادي
محمد علي حسين

ولذلك فإن فعالية الذكرى السابعة والستين ١٩٥٦-٢٠٢٣م للتجمع الاتحادي تأتي في إطار التمسك بالإستقلال كقيمة وطنية خالصة، تمت عملية الاستقلال بإرادة وطنية و عبر مجهود سياسي وطني.

*تأتي هذه المناسبة والبلاد تعيش حالة انقلاب عسكري منذ ال٢٥ من أكتوبر ٢٠٢١م وتدهور مريع في الوضع الاقتصادي والأمني. وتشهد الساحة حاليا عملية سياسية تتأسس على مقترح الإعلان الدستوري الذي طرحته مبادرة اللجنة للتسييرية للمحامين وتعمل بموجبه على تحقيق أهداف ومطالب السودانيين بإنهاء الانقلاب وإبعاد العسكر عن السياسة واستعادة المسار المدني الديمقراطي بأقل تكلفة ممكنة، وذلك من خلال مرحلتين: المرحلة الأولى (ضمن الاتفاق الإطاري) وأبرز ملامحه سلطة مدنية كاملة وإبعاد المؤسسة العسكرية من السلطة وفق نص دستوري واضح و ملزم ومتفق عليه، ومرحلة ثانية تناقش قضايا: تفكيك نظام الثلاثين من يونيو، والإصلاح الأمني والعسكري، والعدالة والعدالة الإنتقالية، ومراجعة اتفاق سلام جوبا، وقضية شرق السودان بحيث تتضمن هذه المناقشات اوسع طيف ممكن من قوى الثورة وأصحاب المصلحة الحقيقة وصولاً إلى اتفاق نهائي يؤسس مرحلة دستورية انتقالية مدتها عامين وبنهايتها يصل السودانيون الى صندوق الاقتراع في عملية انتخابات حرة ونزيهة.

*وتحت شعار (نواجه المستقبل كأبناء أمة واحدة متماسكة قوية) وهي في الأصل عبارة مقتبسة من خطاب الزعيم إسماعيل الأزهري للشعب السوداني يوم إعلان الاستقلال في الاول من يناير ١٩٥٦، أقامت الهيئة الاعلامية الفعالية الاحتفالية بالذكرى السابعة والستين لاستقلال السودان بالمركز العام للتجمع الإتحادي بالخرطوم،
وضجت أروقة الدار باحتشاد وتلاقي أجيال متعددة من الاتحاديين ممن درجوا على التجمع وإحياء ذكرى الاستقلال، كما استقبل رئيس المكتب التنفيذي بالتجمع الاتحادي الأستاذ بابكر فيصل برفقة عدد من قيادات التجمع الاتحادي وفود الاحزاب والقوى السياسية والمدنية المدعوة للمشاركة والاحتفاء بهذه المناسبة الوطنية.
وكانت مناسبة للتلاقى وتبادل التهاني وإحياء النقاشات الثرة والشيقة في الشأن الاتحادي والوطني. نظمت الهيئة الاعلامية على هامش هذه الفعالية معرضا تشكيليا لعدة فنانين كان ابرزهم رئيس اتحاد الفنانين التشكيليين السابق الأستاذ حيدر إدريس ، كما احتضنت اروقة الدار معرضا للكتاب قدمت فيه دار المصورات، دار مركز عبدالكريم ميرغني للنشر وعدد من الوراقين مجموعة ثرة من الكتب السودانية نالت رضا واهتمام كبير من زوار المعرض.

* أما الندوة السياسية، والتي كانت الحدث الأبرز في هذه الفعالية فقد تحدث فيها ممثل القطاعات الفئوية الباشمهندس أحمد محمد

قائلاً: «استلهاما من ذكرى الإستقلال السابعة والستين وحفاظا على القيمة الرمزية للاستقلال والذي يمثل أول حل سياسي سلمي سوداني يحقق النجاح والمكسب السياسي بأقل تكلفة ممكنة. وأضاف أيضا أن العملية السياسية الحالية في أولى خطواتها المتمثلة في الاتفاق الإطاري ترتكز على أولى المطلوبات المترجمة سياسيا في الإتفاق وهو خروج المؤسسة العسكرية من المشهد السياسي. وفي مشهد آخر فإن النقاط المختلف حولها كان المغزى الأساسي من إطالة أمد النقاش فيها هو الوصول لأكبر جمع للرؤى ومشاركة المختصين وأصحاب الكفاءة والخبرات وتوسيع قاعدة المشاركة في النقاش. أما في جانب الفاعل السياسي فلابد من استصحاب القوة الحية وسنواصل النقاش معهم الى حين تقارب وجهات النظر ، وسنحرص على أن نكمل العملية السياسية وان تكون مرضية بنسبة جيدة للسودانيين».

وأكد رئيس الهيئة السياسية بالتجمع الإتحادي الأستاذ/ عز العرب حمد النيل بأن الاستقلال يمثل نقطة تحول في تاريخ السودان الحديث امتدادا لمؤتمر الخريجين الذي بذر البذرة الأولي في انتقال محيط القيادة السياسية من القبلي و العشائري إلى القيادة التي يختارها الشعب. لقد عبّر الزعيم الأزهري و رفاقه عن تطلعات شعبنا في الحرية و الانعتاق من براثن الاستعمار بعد أن جابوا جميع ربوع السودان. و في لقاء للزعيم الأزهري في الإذاعة السودانية قال الزعيم : إننا لم نكن وحدنا في هذا الإنجاز بل نمثل امتدادا لحركة اللواء الأبيض ١٩٢٤م و إضراب كلية غردون عام ١٩٣٠م و استدل بقوله تعالى(محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار .... من سورة محمد). و ما ثورة ديسمبر المجيدة إلا استلهام لذلك التأريخ من عطاء الجيل الجديد في التعبير عن تطلعات الشعب و رغبته في التحرر من الحكم الديكتاتوري المتسلط، و من ناحية أخرى فقد وضع هذا الجيل نصب عينيه تجربة ثورتين عارمتين في عقدين متتاليين تميزتا بالوعي السياسي. إننا في الذكرى السابعة والستين لاستقلال بلادنا نحتفل من أجل إحياء ذاكرتنا الوطنية و نمجد زعمائنا الذين تميزوا (بالطهارة السياسية)
و نقدم درسا بأن طريق المجد بدأ بالعلم و الثقافة عبر الجماعات الأدبية وصولا إلى قيادة البلاد من أجل تحقيق مجتمع الكفاية و العدل عبر مسيرة طويلة لا نزال نتنكب دربها.

*كما تحدث لجمهور الندوة أيضا القطب الاتحادي الأستاذ محمد عثمان الحلاج قائلاً : «انتظمت جماهير الشعب السوداني وتراصت صفوفها يصطدم ضد ممارسات الإستعمار البغيض، زعموا بأنه قد قدم إلى ديارنا حاملاً الحضارة ومايسمى عبء الرجل الأبيض. وكان لطلاب كلية غردون التذكارية القدح المعلا في إذكاء روح النضال إذن كونوا جمعيات القراءة والإطلاع و اعتلوا المنابر وإرتفع منسوب الوعي في ذواتهم وحملوا مشاعل في بقاع السودان وكان في صدارتهم الزعيم إ سما عيل الأزهري ولقد كان قدوةً باضت وأفرغت الحركة الوطنية على يديه وكان عفيف اليد واللسان فقاد الركب مع زملائه الميامين الذين لعبوا دورا متعاظماً في منازاة الإستعمار فأردهو و أجلهو إذ خاطب أحد الشعراء .. قائلا للأزهري إن كان عيبا أن تتم السودنة وجلاء قوات الدخيل الغاشمة فلتهنأ بعيبك يا زعيم فقد كنت الاولى. وكان من مآثر مؤتمر الخريجين الإحتفال بيوم التعليم إذ تقاطر الناس ذرافات و وحدانا متبرعين بالغالي والنفيس فشيدوا مدارس المؤتمر في مدنٍ شتى في أنحاء الوطن الغالي. إن الإحتفال بأعياد الإستقلال يجسد المجايلة أي تواصل الأجيال فلذلك نعيد ونتذكر

* الأدوار التي قام بها جيل الإستقلال و ضرورة أن تدرك الأجيال المعاصرة دور وتضحيات الآباء المؤسسين الذين أناروا الطريق لنسير على هديهم آملين أن يقود جيل ديسمبر الظافرة وأن يردوا و يردوا المجد، ويذودوا عن حمى الوطن رافعين لواء الحرية والديمقراطية ومشمرين عن ساعد الجد للتصنيع والبناء والتعمير ولا بد لنا أن نحي نضال الشباب من الجنسين وأن نحيي المرأة السودانية الذي تجسده خطة الشاعر الكبير عبيد عبد النور الذي كان ثالث ثلاثة (أم ضفاير قودي الرسن)، فكما أثار هذا الجيل اعجابنا وافتتاننا ببسالته واخلاصه الوطني الكبير لقضيته، كان جيل المؤسسين ممن ناضلوا من أجل تحرير السودان من المستعمر يحمل ذات سمات الاخلاص والعزيمة والوطنية».

*اختتمت الندوة بخطاب الأستاذ محمد الفكي سليمان والذي ألهب حماس حاضري الندوة باستنكاره السؤال الذي يتردد مؤخرا لماذا وعلى ماذا تحتفلون بعيد الاستقلال؟: « هذا السؤال هو بالأصل جزء من معركة وخطاب سياسي مقصود وليس سؤال اعتباطي، فنحن عندما نحتفل بالاستقلال نحن ندافع عن هويتنا وذاكرتنا الوطنية، في مواجهة سرديات لمشروعات ا أيديولوجية عملت لتأسيس خطاب على مبدأ أن استقلال الدولة السودانية الحقيقي قد تخلق مع ثورة مايو أو بدأ مع ثورة الانقاذ ومشروعها الحضاري وغيرها، فهذه المشروعات الايديولوجية لابد من مواجهتها بتذكر تاريخنا الوطني الملهم والاحتفاء به واستغلال هذه الفرصة لسرده لابنائنا وأحفادنا لنستلهم الدروس والعبر ونتخذ القدوات الوطنية من جيل أخلص لوطنه ولوظيفته العامة وأعطاها حقها وبذل من أجل جمهوية السودان الديمقراطية عمرا وجهدا وطاقات لا متناهية وقيادات كأمثال الأزهري وزروق ويحيى الفضلي ونصر الدين السيد وجيلهم ندر أن تجد على تاريخهم المضيء شبهة فساد سياسي أو مالي.. بل تجد أن المفسدين ممن قفزوا على الساحة السياسية قفزا هم الذين يحرصون على أن تختفى هذه النماذج النضرة والنزيهة من ذاكرة السودانيين إلى فضاء الاسطورة. فلابد لنا إن كنا عازمين على إقامة نظام ديمقراطي أن نتدارس الامثلة الحية من تاريخنا والتي تمسكت بقيم ومبادئ المحاسبية واحترام الحق العام. وتمثل صورة رفع العلم في ساحة القصر الجمهوري التي جمعت رئيس الحكومة اسماعيل الازهري ورئيس المعارضة محمد أحمد المحجوب صورة من أجمل مظاهر التوافق ووحدة الهدف والهم الوطني الذي يرتقي فوق الخلافات السياسية والذي نحتاج أن نتذكره الآن ونحن بهذا المنعطف الحرج من عمر وطننا والذي يكاد الانقسام السياسي به أن يعصف بالدولة نفسها.. ولكل ذلك فواجب علينا الآن أن نفتح هذا التاريخ لمناقشته وتدارسه والافتخار بإنجازاته والتعلم من اخطائه حتى لا تتكرر».

دور الاعلام في التحول الديمقراطي

أحمد ود إشتياق

اليوم لم يعد الإعلام مجرد نقل خبر أو عملية إيصال معلومات ونقلها بحسب تعريفه الأول، وهو المعلومات التي تُنشر بواسطة الوسائل الإعلامية التقليدية كالصحافة المطبوعة والإذاعة والتلفزيون، بقدر ما أصبح الاعلام علم و لاعب أساسي في حركة الانسان وارتباطه بالعالم من حوله و أصبح أداة تشكيل الانسان احياناً تجاه منتج أو موقف أو قضية. وهو الأمر الذي تدركه سلطات الدول ولا سيما الدكتاتورية التي حكمت السودان بالحديد والنار منذ العام ٨٩ و حتى سقوطها في ابريل من العام ٢٠١٩ بثورة شعبية واسعة، كان المساهم و الفاعل الحقيقي فيها هو الاعلام عبر تطوره «وسائل الاعلام البديل».

ففي بواكير حكم الانقاذ أوكل لأهم كوادرها ملف الاذاعة والتلفزيون و عمليات السيطرة على الاعلام التي بدأت بتجفيف صحف المعارضة و السيطرة على المؤسسات الاعلامية وامتلاكها والعمل على إعادة انتاج الخطاب والثقافة بشكل يناسب المشروع الحضاري الذي يبشرون به فتم إعدام مكتبة الغناء السوداني وتجريم المعرفة وشيطنة الفكر وإتلاف كثير من الارشيف و تحويل البرامج والفقرات لمشاريع تغذي العقل بالمشروع الجهادي للحركة السلامية حتى أصبحت الاناشيد الجهادية جزءا من النشاط اليومي و يتم ترديدها في الحافلات و الاذاعة والمناشط الدراسية كذلك الفتاوي والترويج والاحتفاء بالعمليات الانتحارية وانتهاكات حقوق الانسان التي كانت تتم على المواطنين السودانيين في دارفور و شرق السودان وجنوبه تحت مسميات عمليات جهاد و نضال ضد سفاحين وغير سودانيين وعملاء و وحوش كما صورهم الاعلام الموجه الذي يمتلكه ويتحكم به النظام

كما عمل أيضا على تشويه صور زعماء المعارضة و تجسيدهم على هيئة زنادقة وملاحدة و سواقط اخلاقية «من تشويه متعمد يتم ارساله عبر الاعلام كحادثة « السيدين الشهيرة»

والاخطر كان الترويج للتحول المدني ومطالب التغيير على انها دعوة للانحلال وتفكك البلاد و ضياعها كما شاهدها العالم أجمع من خلال خطابات المخلوع عمر البشير و زمرته بأن التغيير يعني الذهاب لمصير مشابه لنماذج سوريا و ليبيا و العراق وغيرها من الدول التي تعيش نزاعات مسلحة و جرائم منظمة.

أما الفترة ما بعد ثورة ديسمبر المجيدة وإسقاط حكومة البشير فقد كان هناك غياب واسع لدعم الاعلام لعملية التحول المدني الديقراطي بسبب أن معظم المؤسسات الاعلامية يمتلكها النظام البائد أو موالية له وايضاً إهمال حكومة الثورة لملف مهم جداً مثل الاعلام و العمل عليه مما ترك مساحة فراغ واسع بين حكومة الثورة والشعب السوداني استطاعت قوى الظلام التحرك فيها عبر منصاتها ببث الاشاعات و ممارسة الكذب و التضليل و استخدام الاعلام في تأجيج الصراع الاجتماعي و خلق النزاعات القبلية و توسيع الهوة بين حكومة الثورة و الثوار وقد كان الاعلام لحظتها أحد عوامل اسقاط الحكومة الانتقالية وهو سلاح استخدمته المؤسسة العسكرية و نشط فيه النظام البائد و المخابرات الاقليمية للترويج للفتن واظهار حكومة الثورة بمظهر الفشل والضلال والعمل على الترويج للانقلاب العسكري حتى حدوث الانقلاب في اكتوبر ٢٠٢١ .

واليوم وبينما تمضي بلادنا نحو الحل السياسي و استعادة المسار الديمقراطي علينا الانتباه لامر هام وجلل وهو دور الاعلام المحوري في عملية التحول المدني واستدامة الديمقراطية فالتاسيس الصحيح لخلق واقع افضل يتطلب في المقام الاول بيئة و مناخ مناسب للعمل و تسهيلات لخلق تنظيمات مدنية حقيقية تعبر عن المهنة من نقابات و عمليات اصلاح حقيقي في مؤسسات الدولة المرتبطة بالمهنة مثل وزارة الثقافة و الاعلام و مجلس الصحافة و المطبوعات وغيرها من الجهات ذات الصلة.

أيضا هنالك ضرورة ملحة لعمليات الاصلاح وفك الارتباط الحكومي بين المؤسسات والعمل على تفكيك بنية الدولة القديمة داخل مؤسسات الاعلام وتحديدا التلفزيون ومتابعة المنصات التي تنشط في عمليات التخريب وبث الفتن و استهداف أحلام السودانيين في التحول الديمقراطي.

وليستطيع الاعلام عبر مساحة الحرية المتاحة التوجه مباشرة للدور المناط به في خدمة السودانين وعكس قضاياهم، فلا وجود لصحافة أو اعلام فاعل بشكل كلي وحر و شفاف إلا بوجود دولة ديمقراطية مدنية يعمل فيها الاعلام بدور السلطة الرابعة بشكل حقيقي وحر في تثقيف الناس وعكس قضاياهم و ممارسة الرقابة على السلطة والعمل على تجويدها واستدامة ديمقراطيتها.

دور وسائل التواصل الاجتماعي في تصعيد الخطاب القبلي

حذيفة مدفع

مقدمة :

لا أحد ينفى دور القبيلة كماعون إجتماعي اساسي ضمن تركيبة المجتمع السوداني ، ولا أحد ينكر كذلك دور القبيلة الإيجابي في مختلف المناحي الحياتية للمجتمع ؛ فهي الإطار الذي على اساسه أنبنت ملامح المجتمع السوداني الثقافية والتراثية والفنية لتتطور فيما بعد لتشكل ماهو قومي من الفنون واللغة ومختلف الثقافات مع الإحتفاظ بجزء منها تتحدد به ملامح القبيلة عن الأخريات .

لم تكن وسائل التواصل الإجتماعي مقرونة مع موضوع القبيلة سلبا في كل النواحي ؛ ففي الوقت الذي فتحت فيه هذه الوسائل الفضاء أمام التراث وكانت المنصة للتعبير عن ماهو ثقافي فهي كذلك فتحت افقا للحوار المجتمعي بين المكونات المختلفة ليتعرف بعض المجتمع على بعضه الاخر ويطّلع على معتقداته ويعايش مشاكله ؛ وضمن ذلك كان إنفتاح الريف على المدينة والعكس ، وكذلك إنفتاح مختلف الفئات والطبقات الإجتماعية التى كانت تفصل بينها الحواجز والموانع الاقتصادية والإجتماعية وحتى الجغرافية على بعضها البعض فبهذا كانت «الميديا» هى الفضاء المتاح أمام كل الإتجاهات لتتواصل، بلا شك من ضمن هذه الإتجاهات ماهو سالب كما سنوضح في هذا المقال .

حقائق وأرقام:

يمضي العالم أكثر من ١٠ مليارات ساعة يوميا يستخدم وسائل التواصل، وهذا يعادل نحو ١,٢ مليون سنة من عمر الوجود البشري.

إن مستخدمي الإنترنت في السودان حتى ١٣ ديسمبر ٢٠٢٠ عددهم ١٣,١٢٤,٠٠٠ مستخدم، ما يعادل ٢٩,٢٪ من جملة السكان.

وأشار الموقع إلى أن النمو في استخدام الإنترنت بالسودان خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٠ يساوي ٤٣,٤٪. بينما يبلغ عدد المشتركين في الفيس بوك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، مليون وثلاثمائة ألف، بنسبة ٢,٩٪ من جملة السكان.

فضاء مفتوح وخطاب مسموم :

بضغطة ذر يمكنك الوصول لجمهور من الناس وقول ما تود إيصاله لهم بغض الطرف عن مستوى وعيك ؛ فأنت لست بحاجة لأن تكون على قدر عالٍ من التأهيل أو مستوى جيد من الوعي لينفذ خطابك للناس كل الذي تريده شبكة بيانات جيدة وخدمة إنترنت لن تتجاوز قيمتها الألف جنية بعدها لك الحرية في قول ما تشاء ؛ هذا الفضاء المفتوح على مصراعيه قد أبرز مشاكل إجتماعية وثقافية كانت غير طافية للسطح او على أقل تقدير لم تتاح لها الفرصة في وسائل الإعلام التقليدية لتنفذ بشكل كبير ومن ضمن هذه الإشكالات هى مسألة الخطاب العنصري المبنى على الاعتقاد بالتمايز القبلي ؛ من منا لم ينفذ لمسامعه حديث المغترب الأوروبي الدارفوي الذي يحرض أهله ضد سكان شمال السودان ، أو ذاك الشمالي الذي يدعى بتميز مواطن السودان الشمالي على ما عداه من مواطنين البلاد ؛ ففى «الميديا» نُصِبت حدود دول وإنفصلت أخرى على اساس عرقي وجغرافي وكادت أن تتحول هذه الإفتراضات لواقع بل تحول بعضها وانتج وعيا قبليا عانى الجميع مراراته حروبا وفرقة وشتات ، ومعظم الصراعات القبلية في الأونة الأخيرة تم تأجيجها بواسطة أشخاص نشطوا في الفيسبوك او رسائل واتساب .

بنى تقليدية وبنى حديثة :

وقتما نذكر فيسبوك او واتساب او تويتر او غيره من وسائل التواصل الاجتماعي يتبادر إلى ذهننا ماهو حديث ؛ بمعنى ما إرتباط الفئات الأكثر حداثوية من المجتمع بهذه الوسائل ؛ ولكن هنالك مفارقة كبيرة في واقعنا السوداني حيث يبلغ عدد متابعات صفحة اعلام المجلس الأعلى لنظارات البجا والعموديات المستقلة مئة ألف متابعة ؛ بينما عدد متابعات الصفحة الرسمية لحزب الأمة القومي هو تسعة وتسعين ألف متابعة ؛ وفى الوقت الذي يبلغ فيه عدد متابعين صفحة المؤتمر السوداني ثلاثمائة وواحد وثلاثون الف متابعة فإنه تبلغ عضوية مجموعة « راكوبة دار حمر « الفيسبوكية ما يقارب المئتان وواحد وسبعون الف عضو . بلا شك هذه أرقام مهولة لصالح البنى التقليدية يؤكد نفوذ الخطاب الذى تتبناه واهتمام رواد مواقع التواصل الإجتماعي به ، وعلى صعيد متصل قد يدلل كذلك على غزو التكوينات التقليدية للمجتمع للفئات الحديثة فى ملعبها ، وهو أيضا كذلك يمكن أن يوضح إلى أي مدى المجتمع السوداني مشتت ومنقسم ما بين مجتمع حديث ومجتمع تقليدي ؛ الجدير بالذكر أن هنالك قطاع كبير من السودانيين يقفون في منطقة وسطى فهم لم ينفضوا يدهم من القبيلة كإطار تنظيمي للمطالبة بالحقوق وفي نفس الوقت منخرطون في المنظومات المدينية .

لماذا الخطاب العنصري جاذب للسودانيين في « الميديا « :

هذا السؤال يطرح قضية مهمة تستدعى الإجابة عليه تفحص الواقع السياسي والاجتماعي السوداني ؛ فعلى الصعيد الاجتماعي ظلت القبيلة هى حجر الزاوية في تكوين المجتمع السوداني ولكون أن بنيتها بهذا القِدم فإن الإنفكاك منها نحو التحديث لإنماط جديدة ليس بهذه السهولة ، فهنالك من يرى أن القبيلة وتقاليدها وأرضها هو ميراث الأجداد الذى لا سبيل للتفريط فيه ، واخرون لازالوا يرونها هى الكيان الحامي للفرد والمدافع عنه الجالب لحقوقه وهذا بطبيعة الحال يعززه الواقع السياسي الماثل الذي تعجز فيه الدولة على القيام بمهامها الأساسية المتمثلة في حماية الأفراد والدفاع عنهم وإسترداد الحقوق وإقامة العدل ومنع الناس من ظلم بعضهم البعض مما أضطرهم أضطرار للتمسك بلجباب القبيلة والإحتماء به من جور الآخرين والدفاع عن المصالح والثروة تحت لواء القبيلة ؛ هذا كان بالتزامن مع عجز منظمات المجتمع المدني السياسية والنقابية من تمثل دورها كامل للدفاع عن حقوق المواطنين وتنظيمهم وتقديم الخطاب الحداثي . ففي الوقت الذى أستطاعت القوى التقليدية الإستفادة من وسائل التواصل الإجتماعي وتمرير خطابها لم تستطع القوى الحديثة أن تقوم بالدور المطلوب منها من خلال هذه الوسائل لمقارعة الخطاب القبلي ومحاصرته ومن ثم التبشير بالمجتمع المدني .

فضاء بلا قيود ومجتمع بلا وعي كافي :

قد يتبادر إلى ذهن القارئ أنه يمكن محاصرة الخطاب القبلي في وسائل التواصل الإجتماعي بوسائل كثيرة من ضمنها وضع قيود وتقنين إستخدامها بواسطة قوانين من الدولة لتقنين شكل الخطاب المقدم من خلالها وذلك يكون بتجريم الخطاب العنصري بواسطة القانون ؛ ولكن مثل هذه القيود ذات اثر محدود خصوصا عندما يتعلق الأمر بأشخاص خارج القطر او مجموعات خاصة لا يمكن أن تعرف الحكومة ما سيحدث فيها اصلا ؛ لذلك فإن المخرج الأمثل هو تقوية الجبهة المدنية والعمل على إنتاج خطاب مضاد يعمل على تعرية كل الخطابات القبلية ويحاصرها يأتي هذا بالتزامن مع معالجة كل الإشكالات السياسية والاجتماعية والحقوقية ورفع الوعي بواسطة نشر التعليم .

المصادر :

ـ موقع قناة الجزيرة على الإنترنت
ـ صحيفة التحرير الإلكترونية
ـ الصفحة الرسمية لحزب الأمة القومي
ـ صفحة حزب المؤتمر السوداني على الفيسبوك
ـ صفحة اعلام المجلس الأعلى لنظارات البجا والعموديات المستقلة على الفيسبوك
ـ مجموعة راكوبة دار حمر الفيسبوكية.

الأفق
تصدر عن التجمع الإتحادي
يناير ٢٠٢٣ م

الدستور وقضايا النوع في الميزان

وجدان محمد

الدستور هو مجموعة من المبادئ والقيم الأساسية الموضوعة في وثيقة واحدة وهو يضع أساس فصل السلطات في الدولة التي ينظمها بالاضافة إلى الحقوق والحريات والالتزامات التي يتمتع بها الأفراد في الدولة. فالدستور كما عرفه موريس دوفريجيه بأنه نص قانوني متفوق على كل النصوص الأخرى التي تصاغ منه ويتم تقصى صحتها أيضا منه. وبالتالي فإن نصوص الدستور ومبادئه تسمو على جميع النصوص والقواعد الأخرى في الدولة ويضمن تأسيس حكم القانون والمساواة بين المواطنين جميعا وبين النساء والرجال خاصة واحترام حقوق الإنسان والمواطنة، وهنا يظهر كيف تؤثر أحكام الدستور في قضايا النوع وأن يتبنى الدستور لغة متوافقة مع منظور الجندر والأحكام الخاصة بالمساواة.. وعلى الرغم من اختلاف السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية فإن الدستور المتوافق مع قضايا النوع يؤطر بقواعد ومعايير تقوم على عالمية حقوق الإنسان للنساء والرجال معا وعدم تجزئتها.

يقوم الدستور المتضمن قضايا النوع على السيادة الشعبية ويحث على ضمان مشاركة النساء لأنهن من ضمن الشعب الذي ينطق الدستور باسمه، فينتج عنه مشاركة النساء على قدم المساواة في الحياة العامة وحماية حقوق الإنسان على نحو افضل وتطبيق القانون على نحو أقوى.
فتسهيل مشاركة النساء في التحولات الديمقراطية وادماج قضايا النوع في الدستور يصحح التغييب التاريخي والاقتصادى للمرأة.

تشابك قضايا الجندر وتتعاظم الاسئلة مما يتطلب من السودانيات الاجابة عليها كحقهن في الحياة وحقوقهن كحلقة أساسية في سلسلة من ضمن حزم القوانين مثل قانون الأحوال الشخصية وقانون النظام العام (الشرطة المجتمعية حاليا) والذى تتضافر رغبة السودانيات للخلاص من قيوده غير الموضوعية والغائه لان هذا القانون فيما يخص الأحوال الشخصية يتحكم بالنساء ويعمل على تعطيل فرص المساواة.

ظلت مشاركة المراة السودانية في الدستور مشاركة صورية لا تعكس الطبيعة الديمقراطية للمشاركة المطلوبة لأن المجتمع ومؤسساته لا تعطي إلا أدوار محددة لمشاركة النساء، ولكي نؤسس لمجتمع ديمقراطي لابد من مشاركة النساء في السياسات العامة للدولة وصناعة الدستور.
بما ان النساء شاركت فى ثورة ديسمبر بنسبة زادت عن ٦٠٪ وجاءت الوثيقة الدستورية ٢٠١٩ وحددت نسبة ٤٠٪ لمشاركة النساء في المجلس التشريعي.ط، واتفاقية سلام جوبا تضمنت ٤٠٪ لمشاركة النساء في جميع مستويات هياكل الحكم.
لكن المشاركة الفعلية جاءت ضعيفة جدا للنساء في حكومة الفترة الانتقالية اذ كانت اقل من ١١٪، فالفرصة متاحة الآن لالتفاف النساء حول أجندة نسوية مشتركة بين نساء سياسيات ونساء المجتمع المدنى خصوصا في إدماج قضايا النوع في الدستور. فأهم ما جاء فى مجمل القضايا المرفوعة من النساء مشاركة النساء بنسبة ٥٠٪ في جميع هياكل الحكم رغم التباينات حول النسبة الآن إلا أنه تم الاتفاق على مشاركة النساء بنسبة لا تقل عن ٤٠٪ في جميع مستويات هياكل الحكم في الدستور الانتقالي ٢٠٢٢م

إصلاح النادي السياسي لديمقراطية مستدامة

مهاب كمال

ارتبط تشكل نموذج الدولة بشكلها الحديث في السودان ببداية فترة الحكم الثنائي في عام ١٨٩٩، حالنا كحال عدد كبير من الدول في القارات المختلفة تأثرت بأنماط مؤسسات النموذج الاستعماري لشكل الدولة. والملاحظ لتاريخ السودان في القرون الأخيرة لا يمكن أن يفوته حضور الفطرة السودانية في مقاومة السلطات الاخضاعية، نلمس ذلك في مقاومة الاستعمار التركي، ومقاومة الحكم الثنائي، ومقاومة الدكتاتوريات العسكرية فيما بعد. عليه فالشخصية السودانية لديها معارك طويلة في قضايا التحرر منذ ما قبل تشكل دولة السودان الحديث. تنوعت أدوات هذه المقاومة بعد تشكل دولة السودان الحديث إلى حين ظهور الاحزاب السياسيه في محطات تاريخية متقاربة سواء حزب الأشقاء ، حزب الأمة، حزب الجبهة المعادية للاستعمار «الحزب الشيوعي فيما بعد» واخيرا حزب الجبهة الإسلامية.
الشاهد هو تطور أدوات الشعب السوداني في مواجهة المستعمر وصولا إلى تكوين الأحزاب السياسيه جعلها أحزاب مقاومة في الأساس. وقد استطاعت هذه الاحزاب السياسيه علي الرغم من تعقيدات النشأة والتكوين من إكمال مهمة التحرر الوطني، فهذه الاحزاب السياسية لم تنشأ في ظروف توجد بها حريات بل كان لزاما عليها اقتلاع البيئة التي تمكنها من النمو والتطور. لسوء الطالع في تاريخنا السياسي، فشلت العديد من الاحزاب السياسية في مغادرة هذه المحطة على الرغم من مرور أكثر من ست عقود على نجاحها في فترة تأسيسها في تلبية أشواق ومطالب السودانين في الحرية وجلاء المستعمر وسودنة الخدمة العامة.
وللمفارقة، نشأ عدد لا يستهان به من الأحزاب السياسية صاحبة المشاريع النقدية لتاريخ التجربة السياسية السودانية في بيئات مقاومة أيضا. هذا العدد الكبير من الاحزاب السياسية في ظل غياب أثر تطورها على النادي السياسي، يقودنا إلى السؤال المباشر: أين العطب؟ هل من الممكن وصف القوى السياسية بأنها بخير وهي في نفس الوقت تخوض في معركة «منذ النشأة» من أجل توفير البيئة المناسبة لنموها؟ والبيئة المقصودة هي الدولة التي تتوفر فيها الحريات والتبادل السلمي للسلطة ومدنية الدولة وفصل مستويات السلطة وسيادة الدستور وهي أبسط سمات ومقومات الدولة الحديثة. حتى في حال نجاح الأحزاب السياسية في معركتها الطويلة في خلق هذا النظام الديمقراطي والبيئة المناسبة لتطور المؤسسات الحزبية، كيف ستمارس هذه الاحزاب عملها السياسي في الجو الديمقراطي. فهذه العقود الطويلة من الديكتاتوريات والشموليات التي طالما قطعت مسيرة الجمهورية الديمقراطية، أنتجت أحزاب مرهقة ومريضة يحمد لها التمسك القوي بالحياة.
فموقف المقاومة التاريخية الذي اعتمد على الترميز بشكل عام واحتفاظ الرموز بمقاعدهم هو من متلازمات النادي السياسي القديم لطبيعة البيئة السياسية، ولذلك فالانتقال من موقف المقاومة المستمر هو ليس انتقال من موقف سياسي بل هو انتقال مرتبط بدمقرطة النادي السياسي القديم. بطبيعة الحال هي عملية شاقة ومعقدة تتجاوز مفهوم تغيير كابينة القيادة –التصور القديم لدمقرطة الاحزاب السياسية– وصولا لمفهوم صناعة القرار الحزبي وفلسفة التداول حول القرار.
ومن الصعب وصف عملية التداول الداخلي بأنها عملية صحية ما لم تتم داخل مواعينها الحزبية أو بوصف مختلف وشائع هو التداول المؤسسي وصولا للقرارات، التداول الذي يعتمد بشكل وثيق بالهياكل الحزبية. وعليه فتأسيس الهياكل ديمقراطيا وبناء المؤسسات التي تمثل قواعد الاحزاب ليس نافلة حديث بل هو أمر واجب الضرورة لتكون عمليات الترميم وإعادة البناء لمكونات النادي السياسي القديم هي مدخل للإصلاح السياسي الشامل.
نجحت القوى السياسية في التاريخ السوداني في اقتلاع البيئة المناسبة للدولة الديمقراطية من أيدي الشمول عدة مرات ولسخرية الاقدار كانت تدفع ضريبة باهظة متعلقة بهزات داخليه عنيفة نموذج الاتحاديين ١٩٨٥ نموذج حزب الأمة ١٩٦٤ وذلك نتيجة لقفزها على معارك التنظيم الديمقراطي الداخلية إلى معارك المقاومة لارساء ديمقراطية.
نحن الآن على مشارف تحدي وجودي للدولة السودانية، ولابد من إصلاح النادي السياسي بشكلي كلي بمواجهة تعقيداته الداخلية وحلها لنتمكن من تأسيس انتقال جديد يستقر بعده النظام المدني الديمقراطي وإلى الأبد كما يسعى جيل ديسمبر.

فعاليات

شهر يناير بدار التجمع الاتحادي

إيمان جبريل

تعددت الانشطة والفعاليات الاعلامية التي أقيمت بالمركز العام للتجمع الاتحادي بالعمارات شارع ٤٧ خلال شهر يناير، حيث تلت أيام احتفالات عيد الاستقلال أمسية ثقافية أقيمت على شرف للاستاذ الشاعر الكبير محمد المكي ابراهيم وهو شاعر ومفكر واديب سوداني صاحب رؤى تعبيرية و تنظيرية وسط شعب متعدد اللغات والثقافات، وصاحب دور فعال في الحركة الشعرية السودانية حيث ساهم في تطويرها وإحيائها وتجديدها و تطويرها. وتحدث الأستاذ ود المكي لضيوف الأمسية عن الفكر السوداني أصوله و تطوره وكان من مؤسسي مدرسة الغابة والصحراء التي ناقشت اشكالات الهوية السودانية حيث نُشرت له عدد من المقالات الفكرية بمختلف الصحف السودانية تم تجميع بعضها في كتاب ظلال وافيال. تناول الحديث أيضا بعض ذكرياته عن تطور الحركة الوطنية السودانية ومحطات مهمة في التاريخ السياسي السوداني.

ضمن الأمسية حضوراً فريدا من مجموعة من ابرز الاسماء في الساحة السياسية والثقافية والدبلوماسية، وفي حضورهم كرم التجمع الاتحادي الأستاذ الشاعر ود المكي احتفاءا بعطائه وابداعه الادبي.

ولما كانت الثقافه والفنون لا تنفصل عن الوضع العام في بلادنا وترتبط ارتباطا وثيقا بالوضع السياسي، شهدت الفنون تطوراً كبيراً مع الثورات الشعبية السودانية فكانت لكل حقبة زمنية ادبياتها الشعرية والغنائية والفكرية وظلت تنتقل عبر الأجيال المختلفه مما ساهم في الثوثيق والتأطير لمختلف الحقب التاريخية في السودان، فإرتبطت اشعار محمد المكي ابراهيم بثورة اكتوبر (الإكتوبريات) التي تغنى بها الفنان محمد وردي. اختتمت الأمسية الثقافية بفقرة غنائية من تلك الأغنيات شارك بها الفنان القدير أبو بكر سيد احمد والفنان عاطف عبد الحي. ومما لا يُخفى على الجميع أن للثقافة دوراً مؤثراً في التغيير وهي أداة من أدوات المقاومة وتشكيل وعي الشعوب وهذا ما أدى إلى تحجيمها في العهد البائد و محاولة السيطرة عليها و توجيهها من قبل الإسلاميين لعكس هويتهم الأحاديه.

على صعيد آخر أقام التجمع الاتحادي بمحلية الخرطوم فعالية تابين شهداء مجزرة ١٧ يناير والتي حوت عددا من ٢٠٢٢ البرامج حيث صاحب الفعالية معرض كتاب و معرض صور الشهداء وعرض مسرحي صامت وعرض فيديو عن شهداء الثورة ثم تلت ذلك ندوة عن العدالة والعدالة الانتقالية ووضعها في الإتفاق السياسي تحدث فيها كل من الدكتور النور حمد والاستاذ الطيب العباسي وتعقيب كل من السيدة ايمان والدة الشهيد قصي حمدتو ووالد الشهيد عبد العظيم أبوبكر ووالد الشهيد محمد يوسف والسيد هيثم فضل ممثل تنسيقية لجان مقاومة جبره، وذلك بحضور طيف واسع من المجتمع السوداني وأسر الشهداء والقوى السياسية وممثلي لجان المقاومة وكانت آخر فقرات البرنامج قراءة شعرية من الأستاذ الكبير أزهري محمد علي ألهبت وجدان حاضري الفعالية. واختتم اليوم بهتافات حماسية من أدبيات ثورة ديسمبر المجيدة ومجموعة من الأدبيات الاتحادية.